

تطور التجارة الخارجية في الأردن ١٩٢١-١٩٩١ م

الدكتور منذر الشرع

تطور التجارة الخارجية

في الأردن ١٩٢١ - ١٩٩١ م

الدكتور منذر الشرع

٣٨٢,٠٩٥٦٥

م ن ذ منذر الشرع

تطور التجارة الخارجية في الأردن/ منذر الشرع. - عمان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٣.

ص (٣٩) (منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٢٨)

(سلسلة الكتاب الام في تاريخ الأردن؛ ١٤)

ر.أ. (١٩٩٣/٥/٥٣٩)

١ -الأردن - تجارة دولية. أ. العنوان

ب. السلسلة ج. . السلسلة

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

تواصل " لجنة تاريخ الأردن " اصدار البحوث التي تردها عن تاريخ الأردن في مختلف العصور، ضمن السلاسل الاربع التي اعتمدها. ويسرها أن تقدم للقراء الكتاب الرابع عشر في سلسلة " الكتاب الام في تاريخ الأردن " عن : " تطور التجارة الخارجية في الأردن ١٩٢١ - ١٩٩١ م " الذي أعده الدكتور منذر الشرع (قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الادارية بجامعة اليرموك). وكان قد صدر قبله في هذه السلسلة:

١. الأردن في العصور الحجرية بطبعتيه الاولى والثانية، للاستاذ الدكتور زيدان كفاقي.
٢. جنوبي بلاد الشام: تاريخه وآثاره في العصور البرونزية، للاستاذ الدكتور خير نمر ياسين.
٣. تاريخ الأردن منذ الفتح الإسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي، للأستاذ الدكتور محمد عبد القادر خريسات.
٤. قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية، للسيد عليان الجالودي والأستاذ الدكتور محمد عدنان البخيت.
٥. النشر والمطابع المكتبات، للدكتور فاروق منصور.
٦. الأردن: دراسة جغرافية، للأستاذ الدكتور صلاح الدين البحيري.
٧. التعليم العام في الأردن، للأستاذ الدكتور أحمد يوسف النل.
٨. برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في الأردن، للسيد عبد الكريم المومني.
٩. التعليم المهني في الأردن، للدكتور المهندس منذر واصف المصري.
١٠. تطور وسائل النقل في الأردن، ١٩٠٠-١٩٨٨ م، للأستاذ الدكتور

يوسف مصطفى صيام.

١١. القصة القصيرة في الأردن، للأستاذ الدكتور عبد الرحمن ياغي.

١٢. الإسكان في الأردن، للمهندس حمد الله النابلسي.

١٣. الحياة النيابية في الأردن، للسيد هاني خير.

بالإضافة إلى أربعة كتب في " سلسلة كتب المطالعة "، وستة كتب في " سلسلة

البحوث والدراسات المتخصصة "، وكتاب واحد في " سلسلة المصادر والمراجع ".

وتماماً للفائدة، نضع - بعد هذا التقديم - مقدمة الكتاب الأول في " سلسلة الكتاب الأم

في تاريخ الأردن ".

عمان في:

ذي الحجة ١٤١٣ هـ

حزيران (يونيو) ١٩٩٣ م

مقدمة الكتاب الأول

من سلسلة: "الكتاب إلام في تاريخ الأردن"

" لجنة تاريخ الأردن " لجنة مستقلة، تتخذ مقرها في المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) بعمان، ألفها صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد من رؤساء : المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت)، والجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية، والجمعية العلمية الملكية، بعد أن وجه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسالة إلى سموه - في العشرين من شوال ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ حزيران ١٩٨٧ م - طلب جلالته فيها أن يتولى سموه تأليف لجنة مستقلة " من المفكرين والمؤرخين المرموقين من الجامعات ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطور بلدنا، ويشاركون في مسيرته المباركة، ليقوموا بوضع خطة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الأردن، في إطار تاريخ أمتة العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع، ومنهج موضوعي يتوخى الحقيقة وحدها، ولا يقصد إلا وجه الحق ، وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة الكتب لمختلف الفئات من الناشئة إلى جبهة المثقفين إلى كبار المتخصصين: للتعليم والمطالعة والمراجعة ".

وقد وضعت اللجنة خطة متكاملة لحصر المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بتاريخ الأردن، لانجاز ثلاثة مشروعات - تصدر في ثلاث سلاسل متتابعة * - هي :

أ- سلسلة الكتاب الأم.

ب- سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة .

ج - سلسلة كتب المطالعة.

واستكتبت ما يزيد على مئة وعشرين من الباحثين المتخصصين - من داخل

* أضافت " لجنة تاريخ الأردن " سلسلة رابعة، هي : " سلسلة المصادر والمراجع ".

الأردن وخارجه- لإعداد تلك البحوث والدراسات والكتب.

ويسر اللجنة أن تقدم للقراء هذا الكتاب وهو الأول في " سلسلة الكتاب الأم " عن تاريخ الأردن، وستتابع " لجنة تاريخ الأردن " - بمشيئة الله - إصدار بحوث " الكتاب الأم " بحث ينشر كل بحث فور انجازه.

والله نسأل أن يكون هذا الجهد بداية طيبة نافعة للقراء والباحثين في تاريخ الأردن، أنه نعم المولى ونعم النصير.

الدكتور ناصر الدين الأسد

رئيس لجنة تاريخ الأردن

رئيس المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية

(مؤسسة آل البيت)

الوضع الاقتصادي في شرقي الأردن:

تبلغ مساحة إمارة شرقي الأردن ٥٧٩٤٩ كيلو مترا مربعا تشكل الصحراء ٨٣,٥% منها. ولا يتجاوز معدل هطول الأمطار في المنطقة الصحراوية ٥٠ ملليمتر سنويا، في حين يرتفع هذا المعدل كلما اتجهنا غربا ليصل إلى ما بين ٢٠٠-٥٠٠ ملليمتر في المرتفعات الشمالية من البلاد^(١).

أما تقديرات عدد سكان الإمارة عند نشوئها فكانت متضاربة، فأقل هذه التقديرات تشير إلى أن عدد سكان الإمارة كان ٢٠٠ ألف نسمة، بينما تصل أقصى التقديرات إلى ٣٥٠ ألف نسمة. غير أن الإحصاء الذي أجرته نيابة العشائر خلال شهر أيلول سنة ١٩٢٢م يشير إلى أن عدد سكان الإمارة قد بلغ في ذلك العام حوالي ٢٢٥٣٨٠ نسمة^(٢). وقدّر عدد السكان المستقرين في المدن والارياف بحوالي ٤٣% من مجموع السكان، في حين كان حوالي ٤٠% من جماعات اشباه الرحل، والبقية كانوا من البدو الرحل^(٣).

لقد كان ما يزيد على ٨٥% من سكان الإمارة يعتمدون على الزراعة وتربية المواشي ويمارسون هذين النشاطين وفق الأساليب التقليدية. وقد سعت الحكومة إلى تطوير الزراعة، فقامت بإنشاء مصرف زراعي لامداد الفلاحين بالقروض، وبأشر هذا المصرف أعماله في ١٧ نيسان من عام ١٩٢٢م^(٤). وفي عام ١٩٢٤م شكلت أول " لجنة اقتصادية عليا " في البلاد، وقررت هذه اللجنة إقامة أول معرض صناعي زراعي في العاصمة في صيف ١٩٢٥م، وإقامة أربع اسواق عامة في مقاطعات إربد والكرك والسلط والعاصمة. إلا أن الإنتاج الزراعي لم يبدأ بالتحسن والنمو الا بعد أن تم تحديد

(١) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر : ١٢٤.

(٢) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين: ٣١١.

(٣) أمين عواد مهنا، التحديث والاستقرار السياسي في الأردن: ٧٧.

(٤) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر : ١٢٥.

الأراضي ومسحها وتثمينها عام ١٩٣٠م، وفرزها وتشجيرها ما بين عامي ١٩٣٥م و ١٩٤٠م، حيث أقبل الفلاحون على الاهتمام بأراضيهم وزراعتها بالأشجار المثمرة إضافة إلى المحاصيل الحقلية^(١).

أما الصناعة فقد كانت بدائية وتقتصر على الصناعات اليدوية والحرفية. وتم اكتشاف مادة الفوسفات عام ١٩٣٢ م في منطقة الرصيفة، وأسست شركة للتقيب عن هذه المادة واستخراجها، إلا أن إنتاجها ظل محدوداً حتى عام ١٩٤٥ م حين تمت زيادة رأسمالها. وفي عام ١٩٥١م بدأ تصدير الفوسفات^(٢). هذا وقد كانت إمارة شرقي الأردن تعتمد على المعونة البريطانية طيلة سنوات الانتداب، حيث تم الاتفاق بين الإمارة والحكومة البريطانية على تقديم معونة مالية بريطانية سنوية مقدارها (١٨٠) ألف جنيه إسترليني^(٣). وكانت المساعدات البريطانية تستخدم لدعم الموازنة العامة بالإضافة إلى تغطية نفقات الجيش والخدمات والإدارة والمشاريع العامة^(٤). وكانت الإيرادات المحلية للإمارة التي تتكون من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والرسوم وريع الخدمات شبه التجارية وريع أملاك الدولة ونصيب الإمارة من إرباح مجلس النقد الفلسطيني والمكوس تشكل ٢٧% من إجمالي إيرادات الموازنة عام ١٩٢٥/١٩٢٦م، في حين شكلت حصيلة الرخص والضرائب ٥٧% من إجمالي واردات للعام نفسه^(٥).

وفي عام ١٩٤٧/١٩٤٨ م ارتفعت نسبة مساهمة الجمارك والمكوس إلى ٤٧% من إجمالي إيرادات الدولة، فيما تدنت أهمية الرخص والضرائب إلى ٢١%، علماً بأن الإيرادات المحلية قد تضاغت بما يقارب ١١ مرة خلال الفترة ما بين

(١) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: ١٢٦ و ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه: ١٣٠.

(٣) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: ٣٧.

(٤) يوسف عبد الحق، التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن: ٣٧.

(٥) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ٣١٢.

١٩٢٥/١٩٢٦م - ١٩٤٧/١٩٤٨ م^(١). ويعود ذلك بشكل رئيسي لزيادة المستوردات من الخارج، التي أدت على زيادة أهمية الجمارك والمكوس، وكذلك بسبب تثبيت دعائم الأمن في الداخل، وضبط عمليات التهريب عبر الحدود. وقد اكتسبت الجمارك والمكوس أهمية خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، حيث نشطت حركة التجارة الخارجية للإمارة نتيجة لعدم فرض قيود على تحويل العملة الأجنبية وعلى حركة الاستيراد، كما كان الحال في الدول العربية المجاورة^(٢).

التجارة :

لقد كان إقليم شرقي الأردن منذ القدم ممرا مزدهرا لقوافل التجارة بين الجزيرة العربية والعراق وسوريا وفلسطين، وتحول في ظل العهد العثماني إلى مسرح لعمليات الغزو والسلب نتيجة لفقدان سيطرة الدولة على البلاد. وقد أدى ذلك إلى اختفاء تجارة الترانزيت وانغلاق المجتمع على نفسه^(٣). هذا وكانت الحركة التجارية في الإمارة تتركز في أيدي الجاليات السورية والفلسطينية. وقد اقتصررت التجارة على استيراد بعض الحاجيات البسيطة من سوريا وفلسطين والعراق ومصر وأحيانا أوروبا. ونظرا لحرية التجارة وتحويل العملات فقد ازدهرت حركة التجارة خلال الحرب العلمية الثانية كما أسلفنا، وكانت فلسطين وشرقي الأردن منطقة جمركية، وكانت معظم واردات شرقي الأردن تأتي عن طريق ميناء حيفا معفاة من الرسوم الجمركية، بموجب الاتفاقية المبرمة في ٢٦ أيلول ١٩٢٨م والمعدلة في ١٩٣٤ م و ١٩٤٠م. وقد بلغت قيمة مستوردات شرقي الأردن برسم الترانزيت عبر فلسطين مليون جنيه فلسطيني بين عامي ١٩٣٢م و ١٩٣٧ م^(٤). كما كانت فلسطين المنفذ الوحيد لتصدير المنتجات الأردنية والتي بلغت قيمتها ستة آلاف جنيه فلسطيني بين عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦م. كما بلغت صادرات شرقي الأردن السنوية من الحبوب إلى

(١) علي الدجاني، محاضرات في الاقتصاد الأردني: ١٠-١١.

(٢) المصدر نفسه: ١٩.

(٣) وديع شرايحة، التنمية الاقتصادية في الأردن، ٧.

(٤) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: ١٢٧ و ١٢٨.

فلسطين بين عامي ١٩٣٢م و ١٩٣٧م ما بين ١٥ و ٢٠ ألف طن، وارتفعت قيمة هذه الصادرات إلى ٢٨٥ ألف جنيه فلسطيني عام ١٩٤١م، وإلى ١٤٤٠٠٠٠ جنيه عام ١٩٤١م^(١). وعقدت حكومة شرقي الأردن اتفاقا تجاريا مع سوريا ولبنان نص على إعفاء الحاصلات والمنتجات المحلية من رسوم الاستيراد، ونقل البضائع الواردة عن طريق ميناء بيروت بواسطة السكك الحديدية. ويبين الجدول رقم (١) حركة التبادل التجاري بين شرقي الأردن وسوريا ولبنان.

جدول (١): التبادل التجاري بين شرقي الأردن وسوريا، ١٩٣٨-١٩٤٦

السنة	المستوردات		الصادرات		الميزان التجاري
	الكمية بالطن	القيمة بآلاف الليرات السورية	الكمية بالطن	القيمة بآلاف الليرات السورية	
١٩٣٨	٢٤٦٥	٢٣١	٧٣٨٠	١٢٣٠	٩٩٩
١٩٣٩	٤٨٩٥	٣٣٨	١٢٠٠٠	١٦٢٦	١٢٨٨
١٩٤٠	٣٦٥٧	١٧١	٥٢٥٦	١٢٢٢	١٠٥١
١٩٤١	٣٣٦٩	١٩٠٤	٣٠٢٥	٦٨٠	*(١٢٢٤)
١٩٤٢	٢١٤	١١٦	٧٧٤	١٤١١	١٢٩٥
١٩٤٣	٢٨٦	١٢٩	١١٢٨	٣٣٣٤	٢٢٠٥
١٩٤٤	١٠٠٤	٢٩٩	٩١٧	١٤٣٦	١١٣٧
١٩٤٥	٨٩٩٦	٣٧٣٠	١٢٥٨	١٣٩٥	*(٢٣٣٥)
١٩٤٦	١٨٧٥	٥٢٧٢	٥١٢٥	٣٩٤٧	*(١٣٢٥)

المصدر: علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: ١٢٨.
 *الأرقام داخل الأقواس تشير إلى عجز في الميزان التجاري.

(١) علي محافظة، تاريخ الأردن المعاصر: ١٢٨.

وتشير أرقام الجدول (١) إلى حركة تجارية نشطة بين شرقي الاردن وسوريا ولبنان بين عامي ١٩٣٨م و١٩٤١ م، حيث كان الميزان التجاري لصالح الاردن في السنوات الثلاث الأولى. وتأثر النشاط التجاري سلبيا بعد سيطرة قوات فيشي الفرنسية على سوريا ولبنان بين عامي ١٩٤٢م و ١٩٤٤م. هذا واستعادت حركة التجارة الخارجية نشاطها في فترة الحرب العالمية الثانية. وإذا كان الميزان التجاري قد حقق فائضا مع سوريا ولبنان في عدد من السنوات، فإن الحال لم يكن كذلك بالنسبة لمجمل التجارة الخارجية مع البلدان كافة. إذ يلاحظ من الجدول (٢) العجز المزمن والمتزايد في الميزان التجاري لشرقي الأردن منذ سنة ١٩٣٦م وحتى ١٩٤٥م، وان كان ذلك بشكل متذبذب. ويمكن أن يعزى ذلك إلى تذبذب الإنتاج الزراعي تبعا لتقلب معدلات هطول الأمطار السنوية، حيث إن البلاد كانت تعتمد اعتمادا كليا على مياه الأمطار. وبما ان الصادرات كانت بشكل رئيسي صادرات زراعية فإن هذه التقلبات في المواسم كانت تلعب دوراً مهماً في تقلب الميزان التجاري.

جدول (٢): التجارة الخارجية لإمارة شرقي الأردن ١٩٣٦م - ١٩٤٥ م (آلاف الدنانير)

السنة	المستوردات	الصادرات	الميزان التجاري
١٩٣٦	٧٩٥,٠	٢٣٣,١	- ٥٦١,٩
١٩٣٧	٩٣٤,٠	٥٢٥,٩	- ٤٠٨,٣
١٩٣٨	١٣٠٦,٢	٥٦٤,٩	- ٧٤١,٣
١٩٣٩	١٣٠٩,١	٥٧٩,٩	- ٧٢٩,٢
١٩٤٠	١٤٩٢,٦	٨٤٥,٤	- ٦٤٧,٥
١٩٤١	٢٤٦٩,٦	٩٤٨,٧	- ١٥٢٠,٩
١٩٤٢	٢١٩٩,٣	١٠٣٩,٢	- ١١٦٠,١
١٩٤٣	٢٤٠٠,٥	٢٣٣٧,٩	- ٦٢,٦
١٩٤٤	٣١٧٢,٧	١٧٩٢,٢	- ١٣٨٠,٥
١٩٤٥	٤٩٩٨,٧	٢٨٣٢,٤	- ٢١٦٦,٣

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة،الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية ١٩٧٤م، عمان:١.

ويتبين من الجدول رقم (٣) أهمية المواد الغذائية في صادرات الامارة، بينما تتضح أهمية المواد المصنعة في المستوردات.

جدول (٣): الأهمية النسبية لمجموعات الصادرات والمستوردات

(نسب مئوية) ١٩٣٧ - ١٩٤١ م

المستوردات			الصادرات			
١٩٤١	١٩٣٩	١٩٣٧	١٩٤١	١٩٣٩	١٩٣٧	
٣١,٦	٢٧,٤	٣٠,٠	٥٩,٥	٨٦,٢	٨٥,٦	مواد غذائية
٥٢,٧	٥٢,١	٥٧,١	٠,٥	٠,٨	٨,٦	مصنوعات
١٥,٧	٢٠,٥	١٢,٩	٤٠,٠	١٣,٠	٥,٨	مواد أخرى
١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	المجموع

المصدر:

Tayseer Abdel Jaber, Jordans Position in Arab Economic Integration, Unpublished M.A. Thesis, University of Southern California, ١٩٦٨, p.

ويمكن أن يعزى الانخفاض في أهمية الصادرات من المواد الغذائية عام ١٩٤١م الى انخفاض الانتاج الزراعي الذي يشكل اساس الصادرات من المواد الغذائية . كما يلاحظ تزايد أهمية المواد الاخرى على حساب حصة الصادرات الصناعية والمواد الغذائية، وتعزى هذه الزيادة الى البضائع المعاد تصديرها التي يتضمن عليها بند: (مواد أخرى).

أما التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية للإمارة فيشير الى تركيز الصادرات الاردنية باتجاه فلسطين التي استحوذت على ٩٨,١% من صادرات الامارة في عام ١٩٤٤م كما يتضح من الجدول (٤) . ويلعب قرب الاسواق دورا بالغ الاهمية في تركيز الصادرات في اسواق فلسطين والدول العربية المجاورة نظرا لكون معظم هذه الصادرات مواد زراعية سريعة التلف. اما المستوردات، فإن حوالي ٦٠% منها كان

يستورد من دول عربية ، لفلسطين منها حصة الاسد، والباقي من دول أخرى. اما أهم الدول العربية غير فلسطين التي تتركز صادرات ومستوردات الامارة اليها ومنها فهي: مصر ، والعراق، والسعودية، وسوريا.

جدول (٤): التوزيع الجغرافي لصادرات الامارة ومستورداتها(نسب مئوية)

البلد	الصادرات				المستوردات			
	١٩٣٧	١٩٤٠	١٩٤٢	١٩٤٤	١٩٣٧	١٩٤٠	١٩٤٢	١٩٤٤
فلسطين	٧٩,٠	٨٥,١	٩٥,٨	٩٨,١	٢٤,٨	٢٧,٤	٢٥,٦	٣١,٤
البلاد العربية								
الاخرى	٢١,٠	١٤,٩	٣,١	١,٩	٢٥,١	٢٦,٥	٢٨,٣	٢٧,٧
الدول الاخرى	-	-	١,١	-	٥٠,١	٤٦,١	٤٦,١	٤٠,٩
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر:

Tayseer Abdel Jaber, ١٩٦٨,op.cit.,p.٥١.

التجارة الخارجية بعد تأسيس المملكة الاردنية الهاشمية (١٩٤٦-١٩٦٧):

تشير أرقام الجدول رقم (٥) الى تطور كبير في التجارة الخارجية خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٦٧ م، فقد ارتفعت مستوردات المملكة من ٨,٧٨٧ مليون دينار سنة ١٩٤٦م الى ٥٥,٠٤٨ مليون دينار سنة١٩٦٧م. أما الصادرات الوطنية فقد ازدادت من ٢,٠٤٤ مليون دينار الى ٩,٩٨٤ مليون دينار للسنوات نفسها. وبذلك يكون المعدل السنوي لنمو المستوردات ٨,٧٤% خلال الفترة ١٩٤٦-١٩٦٧ م،بينما بلغ هذا المعدل ٧,٥٥% للصادرات. وقد نجم عن ذلك تقاخم العجز في الميزان التجاري من ٦,٠٩٣ مليون دينار عام ١٩٤٦م الى ٤٣,٧٢٢ مليون دينار عام ١٩٦٧ م. وقد شهدت حركة اعادة التصدير نموا متواضعا خلال تلك الفترة بلغ ٣,٤٥% سنويا.

جدول (٥): التجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٤٦ - ١٩٦٧ م)

السنة	المستوردات	الصادرات			الميزان التجاري
		الوطنية	إعادة التصدير	مجموع الصادرات	
١٩٤٦	٨,٧٨٧	٢,٠٤٤	,٦٥٠	٢,٦٩٤	٦,٠٩٣ -
١٩٥٠	١٠,٧٦٧	١,٥٣٧	,٠٣٦	١,٥٧٣	٩,١٩٤ -
١٩٥٥	٢٧,٠٥٩	٢,٦١٩	,٢٤٩	٢,٨٦٨	٢٤,١٩١ -
١٩٦٠	٤٢,٩٣٥	٣,٤٨١	,٤٧٤	٣,٩٥٥	٣٨,٩٨٠ -
١٩٦٥	٥٦,٠٥٢	٧,٧٥٣	٢,١٥٩	٩,٩١٣	٤٦,١٨٠ -
١٩٦٧	٥٥,٠٤٨	٩,٩٨٤	١,٣٤٢	١١,٣٢٦	٤٣,٧٢٢ -
معدل النمو السنوي	%٨,٧٤	%٧,٥٥	%٣,٤٥	%٦,٨٤	%٩,٣٨

المصدر: احتسبت من : دائرة الاحصاءات العامة ،النشرة السنوية للتجارة الخارجية، اعداد مختلفة.

تطور التجارة الخارجية بعد حرب ١٩٦٧م.

تبرز ادبيات التجارة الخارجية اهمية دور التجارة في تنمية اقتصادات الدول النامية، وبخاصة تلك التي لا تسمح إمكانياتها الفنية ولا الاقتصادية بإنتاج مجموعة السلع الرأسمالية، وقدر كبير من المواد الأولية الضرورية لرفد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفضلا عن ذلك، فإن نسبة كبيرة من هذه الدول تعاني من شح في مواردها الطبيعية والاقتصادية، وتخلف في قدراتها الفنية، مما يجعلها عاجزة حتى عن إنتاج احتياجاتها من السلع الاستهلاكية. ومن هنا تجد هذه الدول أنه لا مناص من اللجوء الى استيراد مستلزمات التنمية من دول اخرى هي في الغالب دول صناعية متقدمة. وتبرز عندئذ مشكلة تمويل الاستيراد الذي يشكل عبقة وقيداً عسيراً نظراً

لشح العملات الاجنبية لدى هذه الدول الناجم عن محدودية حصيلة صادراتها، لذا فقد اختلفت موازين التجارة الخارجية لهذه الدول، ولحق بها العجز المستمر^(١).

وينطبق هذا الحال على الاردن كبلد نام يسعى لتطوير قدراته الانتاجية، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، ويصطدم بعقبة تمويل هذه الانشطة. وسنقوم في هذا القسم بتحليل التجارة الخارجية للاردن من حيث تطور العجز في الميزان التجاري، ومدى انكشاف الاقتصاد الاردني، وتحليل التركيب السلعي للتجارة الخارجية، وكذلك توزيعها الجغرافي منذ سنة ١٩٦٨ م وغاية ١٩٩١ م.

تطور عجز الميزان التجاري:

(١) الفترة الأولى ١٩٦٨-١٩٧٢م:

لقد كان للاعتبارات العسكرية الناجمة عن حرب حزيران ١٩٦٧ م آثارها السلبية على الاقتصاد الاردني، حيث فقد الاردن بوقوع الضفة الغربية تحت الاحتلال جزءا مهما من موارده الطبيعية والاقتصادية، وتراجع استغلال الاراضي الواقعة شرقي النهر تراجعاً يكاد يكون تاماً خلال حرب الاستنزاف في السنوات التي تلت حرب حزيران ١٩٦٧ م. كما أحدثت الهجرة القسرية الى الضفة الشرقية اختلالاً في التركيب الديمغرافي، وزيادة مفاجئة في أعداد السكان أدت بدورها الى تفاقم معدلات البطالة. وأدى القلق الأمني الى هبوط مستوى الانفاق الاستثماري للقطاعين العام والخاص، وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي^(٢). وقد انعكست هذه الظروف على قطاع التجارة الخارجية حيث أخذت الصادرات الوطنية بالتناقص التدريجي في الاعوام التي تلت الحرب. فقد تراجعت حصيلة الصادرات الوطنية من ١٢,١٧٢ مليون دينار في عام ١٩٦٨ م لتصل الى ٨,٨١٧ مليون دينار عام ١٩٧١ م، الا أنها ما

(١) راجع مثلاً: A. k Cairncross, " Factors in Economic Development", in G. M. Meier, Leading Issues in Development Economics, Oxford University press, New York (١٩٥٨).

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦ - ١٩٩٠: ٨٦ - ٩٠.

لثبت ان ارتفعت بشكل حاد في عام ١٩٧٢، الى ١٢,٦٠٦ مليون دينار. وتكون حصيلة الصادرات بذلك قد نمت خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٢ م بمعدل سنوي قدره ٠,٨٨%. ويعزى هذا النمو الى الارتفاع المفاجئ في حصيلة الصادرات لسنة ١٩٧٢م، والذي لو تم استبعاده لانقلب معدل النمو الى تراجع بمعدل سنوي يصل الى ١٠,١% خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧١م. وبالمقابل فقد ازدادت قيمة المستوردات السلعية من ٤٧,٤٩٢ مليون دينار عام ١٩٦٨ الى ٩٥,٣١ مليون دينار عام ١٩٧٢م محققة بذلك معدل نمو سنوي يصل الى ١٣,٤٧%. وقد أدى ذلك الى تفاقم عجز الميزان التجاري الذي ازداد من ٤٣,٠٤ مليون دينار عام ١٩٦٨م الى ٧٧,٨٧ مليون دينار عام ١٩٧٢م (انظر الجدول رقم ٦).

(٢) الفترة الثانية ١٩٧٣ - ١٩٨٠م:

شهدت هذه الفترة تغيرات وتطورات واسعة على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية كافة. ومع ان خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣ - ١٩٧٥م لم تحقق معدل النمو المستهدف، الا انها نجحت في تحقيق أهدافها الرئيسية باستثناء الجهد التنموي وتحريك الفعاليات الاقتصادية. وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات السلعية خلال سنوات الخطة الثلاثية، الا ان العجز التجاري تزايد من الناحيتين المطلقة والنسبية نظرا للزيادة الكبيرة في قيمة المستوردات خلال الفترة نفسها.

أما الخطة الخمسية الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠م فقد حققت اهدافها التنموية بشكل كامل. وفيما يخص قطاع التجارة الخارجية فقد حققت الصادرات السلعية الكلية تزايدا متسارعا، حيث ارتفعت حصيلتها من ٢٤,١٥ مليون دينار عام ١٩٧٣ م الى ١٧١,٤٥ مليون دينار عام ١٩٨٠م، وتكون بذلك قد سجلت معدل نمو سنوي قدره ٣٢,٣%. و بالمقابل تزايدت المستوردات بمعدلات نمو متسارعة ايضا نتيجة لتزايد السلع الرأسمالية والوسيطه والمواد الخام، بالاضافة الى زيادة استيراد السلع الاستهلاكية الغذائية الناجمة عن زيادة الطلب بسبب تزايد الدخل والزيادة الطبيعية في عدد السكان. كما ان كمية النفط المستورد وقيمتة ارتفعتا

جدول رقم (٦): المؤشرات الرئيسية للتجارة الخارجية الاردنية ١٩٦٨-١٩٩١م

(ملايين الدنانير)

المصدر: احسبت من : البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٩م)، عدد خاص، دائرة الأبحاث والدراسات عمان، تشرين الأول، ١٩٨٩م، والنشرة الاحصائية الشهرية، المجلد (٢٨)، العدد (٧): ٤٨.

السنة	(١) المستوردات السلعية	(٢) الصادرات السلعية الوطنية	(٣) اعادة التصدير	(٤) الصادرات السلعية الكلية	(٥) الميزان التجاري	(٦) ميزان الخدمات	(٧) الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة	(٨) نسبة (١) الى (٧)	(٩) نسبة (٢) الى (٧)	(١٠) نسبة (١) + (٢) الى (٧)	(١١) نسبة (٤) الى (٧)	(١٢) نسبة (٥) الى (٧)	(١٣) نسبة
١٩٦٨	٥٧,٣٠	١٢,١٧	٢,٠٩	١٤,٢٦	- ٤٣,٠٤	- ١,٣٢	١٣٨,٢	%٤١,٤٦	%٨,٨١	%٥٠,٢٧	١٠,٣٢	٣١,١٤	%٠,٩٥
١٩٦٩	٦٧,٥٤	١١,٩٢	٢,٨٣	١٤,٧٥	- ٥٢,٧٩	- ١٠,٨٣	١٦٢,٥	%٤١,٥٦	%٧,٣٣	%٤٨,٩٠	٩,٠٨	٣٢,٤٩	٦,٦٦
١٩٧٠	٦٥,٥٣	٩,٣٢	٢,٨٥	١٢,١٧	- ٥٣,٣٦	- ٦,٧٨	١٥٤,٧	%٤٢,٣٦	%٦,٠٢	%٤٨,٣٨	٧,٨٧	٣٤,٤٩	٤,٣٨
١٩٧١	٧٦,١٩	٨,٨٢	٢,٦٢	١١,٤٤	- ٦٤,٧٥	- ٦,٨٧	١٦٦,٠	%٤٥,٩	%٥,٣١	%٥١,٢١	٦,٨٩	٣٩,١	٤,١٤
١٩٧٢	٩٤,٨٨	١٢,٦١	٤,٤٠	١٧,١	- ٧٧,٨٧	- ١٠,٨٩	١٨٢,٨	%٥١,٩٠	%٦,٩٠	%٥٨,٨٠	٩,٣٠	٤٢,٦٠	٥,٩٦
١٩٧٣	١٠٧,٨٠	١٤,٠١	١٠,١٤	٢٤,١٥	- ٨٣,٦٥	- ٢٢,٨٥	١٨٨,٩	%٥٧,٠٧	%٧,٤٢	%٦٣,٤٨	١٢,٧٨	٤٤,٢٨	١٢,١٠
١٩٧٤	١٥٥,٦٨	٣٩,٤٤	١٠,٣١	٤٩,٧٥	- ١٠٥,٩٣	- ٢٢,١٣	٢٤٢,٤	%٦٤,٢٢	%١٦,٢٧	%٨٠,٤٩	٢٠,٥٢	٤٣,٧٠	٩,١٣
١٩٧٥	٢٣٢,٩٤	٤٠,٠٧	٨,٨١	٤٨,٨٨	- ١٤٨,٠٦	- ٦٥,٧٣	٣٠٣,١	%٧٦,٨٥	%١٣,٢٢	%٩٠,٠٧	١٦,١٣	٤٨,٨٥	٢١,٦٩
١٩٧٦	٣٣٨,٧٤	٤٩,٥٥	١٩,١٦	٦٨,٧١	- ٢٧٠,٠٣	- ١٦٠,٨٢	٣٧٨,٤	%٨٩,٥٢	%١٣,٠٩	%١٠٢,٦١	١٨,١٦	٧١,٣٦	٤٢,٥٠
١٩٧٧	٤٥٣,١١	٦٠,٢٥	٢١,٨١	٨٢,٠٦	- ٣٧١,٠٥	- ٢٠٢,٧٦	٤٣٩,٩	%١٠٣,٠٠	%١٣,٧٠	%١١٦,٧٠	١٨,٦٥	٨٤,٣٥	٤٦,٠٩
١٩٧٨	٤٥٨,٩٤	٦٤,١٣	٢٦,٧٩	٩٠,٩٢	- ٣٦٨,٠٢	- ١٧٥,٧١	٥٥١,٢	%٨٣,٢٦	%١١,٦٣	%٩٤,٩٠	١٦,٤٩	٦٦,٧٧	٣١,٨٨
١٩٧٩	٥٨٨,٣٢	٨٢,٥٦	٣٨,٣٦	١٢٠,٩٢	- ٤٦٧,٤٠	- ١٥٠,٨٩	٦٦٨,٦	%٨٧,٩٩	%١٢,٣٥	%١٠٠,٣٤	١٨,٠٨	٦٩,٩١	٢٢,٥٧
١٩٨٠	٧١٤,٧٩	١٢٠,١١	٥١,٣٤	١٧١,٤٥	- ٥٤٣,٣٤	- ٢٥٦,٢١	٨٩٣,٢	%٨٠,٠٣	%١٣,٤٥	%٩٣,٤٧	١٩,١٩	٦٠,٨٣	٢٨,٦٨
١٩٨١	١٠٤٦,٣٦	١٦٩,٠٣	٧٣,٥٩	٢٤٢,٦٢	- ٨٠٣,٧٤	- ٣٥٩,٢٥	١٠٤١,١	%١٠٠,٥٠	%١٦,٢٣	%١١٦,٧٤	٢٣,٣٠	٧٧,٢٠	٣٤,٥١
١٩٨٢	١١٤١,١٢	١٨٥,٥٨	٧٨,٩٥	٢٦٤,٥٣	- ٨٧٦,٥٩	- ٣٨٥,٠٣	١١٦٩,٦	%٩٧,٥٦	%١٥,٨٧	%١١٣,٤٣	٢٢,٦٢	٧٤,٩٥	٣٢,٩٢
١٩٨٣	١١٠١,٩٦	١٦٠,٠٨	٥٠,٥١	٢١٠,٥٩	- ٨٩١,٣٧	- ٤٥٥,١٢	١٢٤٢,٣	%٨٨,٧٠	%١٢,٨٩	%١٠١,٥٩	١٦,٩٥	٧١,٧٥	٣٦,٦٣
١٩٨٤	١٠٦٩,١٩	٢٦١,٠٥	٢٩,٦١	٢٩٠,٦٦	- ٧٧٨,٥٣	- ٣٩٥,٦٤	١٣١,٠	%٨١,٣١	%١٩,٨٥	%١٠١,١٦	٢٢,١٠	٥٩,٢٠	٣٠,٠٩
١٩٨٥	١٠٧٢,٥١	٢٥٥,٣٥	٥٥,٥٤	٣١٠,٨٩	- ٧٦١,٦٢	- ٣٤٦,٧١	١٣٩,٦	%٧٧,١٣	%١٨,٣٦	%٩٥,٤٩	٢٢,٣٦	٥٤,٧٧	٢٤,٩٣
١٩٨٦	٨٤٧,٨٣	٢٢٥,٦١	٣٠,٤٢	٢٥٦,٠٣	- ٥٩١,٨٠	- ٣٣٧,٨٥	١٤٠١,١	%٦٠,٥١	%١٦,١٠	%٧٨,٥٤	١٨,٢٧	٤٢,٢٤	١٩,٢٩
١٩٨٧	٩١٢,٥٨	٢٤٨,٧٧	٦٦,٩٤	٣١٥,٧١	- ٥٩٦,٨٧	- ٢٧٩,٢٣	١٤٤٧,٣	%٦٣,٠٥	%١٧,١٩	%٨٠,٢٤	٢١,٨١	٤١,٢٤	١٩,٢٩
١٩٨٨	١٠١٩,٩٩	٣٢٤,٧٩	٥٦,٧١	٣٨١,٥٠	- ٦٣٨,٤٩	- ٣٠٠,٧٤	١٤٤٩,٦	%٧٠,٣٦	%٢٢,٤٠	%٩٢,٧٧	٢٦,٣٢	٤٤,٠٤	٢٠,٧٥
١٩٨٩	١٢٣٠,٠١	٥٣٤,١١	١٠٣,٥٢	٦٣٧,٦٣	- ٥٩٢,٣٨	- ٤٢٨,٤٤	١٦٧٣,٩	%٧٣,٤٨	%٣١,٩٠	%١٠٥,٣٨	٣٨,٠٩٨	٣٥,٣٩	٢٥,٥٩
١٩٩٠	١٧٢٥,٨٣	٦١٢,٢٥	٩٣,٨٣	٧٠٦,٠٨	- ١٠١٩,٧٥	- ٥٢٥,٤٥	١٦٣٤,٨	%١٠٥,٥٧	%٣٧,٤٥	%١٤٣,٠٢	٤٣,١٩	٦٢,٣٨	٣٢,١٤
١٩٩١	١٧١٠,٦٤	٥٩٨,٦٣	١٧٢,١٢	٧٧٠,٧٥	- ٩٣٩,٨٩	- ٨٧٧,٤٥	١٦٥١,٨	%١٠٣,٥٦	%٣٦,٢٤	%١٣٩,٠٨	٤٦,٧٠	٥٦,٩٠	٥٣,١٢

بشكل مذهل لمواكبة نمو النشاط الاقتصادي خلال هذه الفترة^(١). ونتيجة لهذه العوامل فقد ارتفعت قيمة المستوردات السلعية من ١٠٧,٨٠ مليون دينار عام ١٩٧٣م الى ٧١٤,٧٩ مليون دينار عام ١٩٨٠م، أي بمعدل نمو سنوي قدره ٣١%، وبناء عليه فقد ازداد عجز الميزان التجاري من ٨٣,٦٥ مليون دينار الى ٥٤٣,٣٤ مليون دينار بين عامي ١٩٧٣م و ١٩٨٠م ، وبقي بذلك هذا العجز المزمن سمة رئيسية وملازمة للاقتصاد الاردني مؤكدة بذلك على وجود خلل هيكلي في تركيبته.

(٣) الفترة الثالثة ١٩٨١-١٩٨٨م:

شهدت هذه الفترة بداية الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٨٥م) التي وضعت وسط جو من التفاؤل بأداء الاقتصاد الاردني وامكاناته المستقبلية واستمرارية الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك^(٢). الا ان الافتراضات التفاؤلية للخطة لم تتحقق الامر الذي افضى الى تدني مستوى الانجاز الاقتصادي، وقصور الخطة عن تحقيق معدلات النمو المستهدفة حيث بلغ معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الاجمالي الحقيقي بسعر التكلفة ٤,٢% في حين كان معدل النمو المستهدف ١١%(٣).

وفي مجال التجارة الخارجية، ارتفعت حصيله الصادرات السلعية من ١٧١,٤٥ مليون دينار عام ١٩٨٠م الى ٣٨١,٥٠ مليون دينار عام ١٩٨٨م، أي بمعدل نمو سنوي مقداره ١٢,١% و بالمقابل قفزت قيمة المستوردات السلعية من ٧١٤,٧٩ مليون دينار عام ١٩٨٠م الى ١٠٤٦,٣٦ مليون دينار عام ١٩٨١م والى ١١٤١,١٢ مليون دينار عام ١٩٨٢م. وبدأت قيمة المستوردات بالتراجع التدريجي بعد ذلك لتصل الى ٨٤٧,٨٣ مليون دينار عام ١٩٨٦م، ولكنها عاودت الارتفاع

(١) كان لتصحيح أسعار النفط في عامي ١٩٧٣/١٩٧٤ م و ١٩٧٩م آثار سلبية على الاقتصاد الاردني، فقد

قفزت قيمة فاتورة النفط والوقود المعدني المستورد الى الاردن من ٥,٢١٤ مليون دينار عام ١٩٧٤م الى

٢٤,٨٩٣ مليون دينار عام ١٩٧٥م، وقفزت مرة اخرى من ٧٤,١٢٥ مليون دينار عام ١٩٧٩م الى

١٢٢,١٦٧ مليون دينار عام ١٩٨٠م، انظر : النشرة الاحصائية لبنك المركزي، بيانات احصائية سنوية

١٩٦٤-١٩٨٩م، جدول رقم (٢٧) : ٣٥.

(٢) وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٦-١٩٩٠ : ٩.

(٣) المصدر نفسه: ٩.

في سنتي ١٩٨٧م و ١٩٨٨ م لتصل الى ٩١٢,٥٨ مليون دينار و ١٠١٩,٩٩ مليون دينار في هاتين السنتين على التوالي. وهكذا تكون المستوردات السلعية قد حققت معدل نمو سنوي قدره ٥,٢% خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٨م.

وبالرغم من نمو الصادرات بمعدل أسرع من معدل نمو المستوردات خلال الفترة المذكورة، الا ان عجز الميزان التجاري استمر في الارتفاع ليصل الى ٨٩١,٣٧ مليون دينار عام ١٩٨٣م، وكان هذا أعلى مستوى عجز يسجله الميزان التجاري في تاريخ الاردن، ثم أخذ هذا العجز يتراجع ابتداء من عام ١٩٨٤ م ليصل الى ٦٣٨,٤٩ مليون دينار عام ١٩٨٨م، ويستدل على أهمية تخفيض هذا العجز من مقارنته بالنتائج المحلي الإجمالي فقد بلغ العجز ما نسبته ٦٠,٨٣% من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٨٠م وارتفع الى ٧١,٧٥ % عام ١٩٨٣م ليعود الى الانخفاض الى ٤٤,٠٤% عام ١٩٨٨م.

ومما تجدر الاشارة اليه ان ميزان الخدمات كان أيضا في حالة عجز في عامي ١٩٦٨م و ١٩٦٩م، حيث بلغ العجز ١,٣٢ مليون دينار ١٠,٨٣ مليون دينار في هذين العامين على التوالي. الا ان هذا العجز تحول الى فائض عام ١٩٧٠ م واستمر في الزيادة بشكل متذبذب ليصل أعلى قيمة له (٤٥٥,١٢ مليون دينار) عام ١٩٨٣م، وفي عام ١٩٨٨م بلغ فائض ميزان الخدمات ٣٠٠,٧٤ مليون دينار. ولا يخفى ان هذا الفائض يغطي قسما مهما من عجز الميزان التجاري. وقد ساهمت حوالات العاملين الاردنيين في الخارج بما نسبته ٩٥% من فائض ميزان الخدمات في المتوسط خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٨م. ومن هنا تتضح أهمية قوة العمل الأردنية في الخارج في دعم الحساب الجاري وميزان المدفوعات^(١).

(١) برغم الآثار الايجابية لتحولات العاملين في الخارج، يورد الباحثون عددا من الجوانب السلبية لهذه التحويلات تمثلت في امعان المجتمع في التحول الى مجتمع مستهلك يتميز بكثير من مظاهر البذخ على حساب الاتجاه الانتاجي و مما أدى إلى زيادة الاستيراد وبخاصة الاستهلاكي والترفي، انظر مثلاً: حسين الخطيب، "القوى العاملة في الاردن: الواقع والآفاق"، ٢١، ٢٠ في هياكل القوى البشرية في سوق العمل الاردني، تحرير ومراجعة نبيل خوري وأحمد قاسم الاحمد.

٤) الفترة الرابعة ١٩٨٩-١٩٩١م

تأتي هذه الفترة في أعقاب الازمة النقدية التي مر بها الاردن في أواخر عام ١٩٨٨م، وكان من نتائجها انخفاض سعر صرف الدينار الاردني من ٣٧٤,١ فلسا للدولار الامريكي عام ١٩٨٨م، الى ٤٧٢,١ فلسا عام ١٩٨٩م. وتابع الدينار انخفاضه بعد فترة من عدم الاستقرار ليصل الى ٦٧٨,٨ فلسا للدولار في الاشهر السبعة الاولى من عام ١٩٩٢م^(١). وقد انعكس الانخفاض في أسعار الصرف على أرقام حصيللة الصادرات الكلية التي ارتفعت من ٣٨١,٥ مليون دينار عام ١٩٨٨م الى ٦٣٧,٦٣ مليون دينار عام ١٩٨٩م و٨٧٠,٧٥ مليون دينار عام ١٩٩١ م. وأدت فترة عدم الاستقرار التي اعقبت الهزة النقدية عام ١٩٨٨ الى تباطؤ معدل نمو المستوردات التي ارتفعت الى ١٢٣٠,١ مليون دينار عام ١٩٨٩ م عن مستواها البالغ ١٠١٩,٩٩ مليون دينار عام ١٩٨٨م، ثم لبثت المستوردات ان استعاد زخم نموها لتصل الى ١٧١٠,٦٤ مليون دينار عام ١٩٩١ م (جدول رقم ٦).

انكشاف الاقتصاد الاردني للخارج:

يعتبر الاقتصاد منكشفا (منتفحا) للخارج اذا كانت مستوردات الدولة تصل الى ما يزيد على ٢٠% من قيمة الناتج المحلي الاجمالي، وأقل من ذلك يعتبر اقتصاد الدولة مغلقا^(٢). وإذا طبق هذا المقياس على الاقتصاد الاردني نجده منكشفا وبدرجة كبيرة،

(١) البنك المركزي الاردني، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد (٢٨)، العدد (٧)، ١٩٩٢: ٩٨.

(٢) انظر في ذلك:

حيث تبين أرقام الجدول رقم (٦) ان نسبة المستوردات السلعية الى الناتج المحلي الاجمالي بسعر التكلفة تراوحت بين ٤٦,٤١% و ٥٧,١٠% خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩١ م، وبلغت في المتوسط ٧٤,٩% للفترة بأكملها . وعند مقارنة هذه النسبة بدرجة الانكشاف في عدد من الدول العربية يتضح ان الاقتصاد الاردني يعاني من أعلى درجة انكشاف بين اقتصادات الدول العربية بهذا المقياس.

ويستخدم بعض الباحثين معيارا آخر للانكشاف بنسبة التجارة الخارجية (الصادرات + المستوردات) الى الناتج المحلي الاجمالي دون تحديد للنسبة التي يعتبر الاقتصاد اذا تجاوزها منكشفاً^(١). وبتطبيق هذا المعيار على الاقتصاد الاردني نجد ان درجة انكشافه تراوحت بين ٤٨,٤% و ٨٥,١٤% خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٩١ م، وكان متوسط نسبة الانكشاف لهذه الفترة ٨٩,٨% (أنظر الجدول رقم ٧)، وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العالم، ولا يفوق الاردن فيها سوى بعض الدول العربية المصدرة للنفط الخام نظرا لاعتماد صادراتها على هذه المادة اعتمادا يكاد يكون كلياً^(٢).

التركيب السلعي للتجارة الخارجية:

الصادرات الوطنية:

يدخل نمو الصادرات وتطورها تغييرا هيكليا على الناتج المحلي الاجمالي. وتظهر الاهمية المتزايدة للصادرات الوطنية أثرا ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي. فيلاحظ من الجدول رقم (٦) تطور الصادرات الوطنية، وتزايد أهميتها كأحد المكونات الرئيسية

^(١) راجع مثلاً: محمود الحمصي، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، ١٩٨٠ م؛ وكذلك انطونيوس كرم، " التبعية الاقتصادية في دول الخليج في التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي "، الكويت: منشورات جامعة الكويت، ١٩٧٩ م.

^(٢) لتفصيل أكبر بهذا الخصوص أنظر: خليل حماد وزكية مشعل، " تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج

على السياسات الاقتصادية الداخلية"، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية،

المجلد (٢)، العدد (٢)، ١٩٨٦ م.

للناتج المحلي الاجمالي في الاردن. ففي عام ١٩٦٨ م لم تكن الصادرات الوطنية البالغة ١٢,١٧ مليون دينار تشكل سوى ٨,٨١% فقد من الناتج المحلي الاجمالي، وتزايدت بمعدل نمو سنوي مركب قدره ١٩,٢% لتصل قيمتها الى ٦٩٨,٦٣ مليون دينار عام ١٩٩١ وتكون بذلك ٤٢,٣% من الناتج المحلي الاجمالي لذلك العام.

غير ان هذا النمو الاجمالي يخفي تغيرا في هيكل الصادرات الاردنية خلال هذه الفترة فقد كانت السلع الاستهلاكية تشكل ٥٦% من مجمل الصادرات الوطنية عام ١٩٦٨م، بل وكانت المواد الغذائية (وخاصة الزراعية) لوحدها تستحوذ على ٤٧,٢% من اجمالي الصادرات الوطنية في ذلك العام، كما كان نصيب المواد الخام (الذي تشكل الفوسفات النسبة العظمى منه) ٣٧% من اجمالي الصادرات، في حين بلغت السلع الرأسمالية (مواد البناء والآلات والمعدات) مانسبته ٥,١% من اجمالي الصادرات للسنة نفسها (أنظر الجدول رقم ٧) . وبرغم ارتفاع قيمة الصادرات من المواد الغذائية من ٥,٧ مليون دينار عام ١٩٦٨ م الى ٨٠,٣ مليون دينار عام ١٩٩١م، لا ان أهميتها النسبية تراجعت الى ١٣,٤% . وبالمقابل ارتفعت صادرات سلع الاستهلاك الجاري من ١,١ مليون دينار الى ٩٤,٠ مليون دينار بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩١ م لترتفع نسبتها من اجمالي الصادرات من ٨,٨% الى ١٤,٠% للعامين المذكورين. أما سلع الاستهلاك الدائم فلم تتجاوز صادراتها ١٠٠ دينار عام ١٩٦٨م، ولكنها شهدت تطورا ملحوظا لتصل الى ٢٦,٢ مليون دينار وتشكل ٤,٤% من مجمل الصادرات الوطنية في عام ١٩٩١م.

وان كانت صادرات المواد الخام قد ازدادت قيمتها بشكل مطرد خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩١م)، الا ان نسبتها الى اجمالي الصادرات كانت متذبذبة، وحافظت على حصة بلغت اكثر من ثلث الصادرات فيما عدا عامي ١٩٧٠م و ١٩٧١م. ومن ناحية القيمة المطلقة حققت الصادرات من السلع الرأسمالية تقدما سريعا من ٢٠٠ ألف دينار عام ١٩٦٨ م الى ٩,٣ مليون دينار عام ١٩٩١ ، وازدادت أهميتها النسبية بما مقداره ٠,١% بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٩١م.

ويمكن ان يعزى تناقص نسبة الصادرات الغذائية الى التغير الهيكلي الذي طرأ على تركيبة الاقتصاد الاردني الذي بدأ يركز على سياسة التصنيع الاحلالي

جدول رقم (٧): التركيب السلعي للصادرات الوطنية حسب الأغراض الاقتصادية ١٩٦٨ - ١٩٩١ م (ملايين الدنانير)

السنة	المجموع العام	السلع الاستهلاكية					المواد الخام					السلع الرأسمالية		
		مواد غذائية	%	سلع الاستهلاك الجاري	%	سلع الاستهلاك الدائم	%	محروقات ووقود	%	مواد خام أخرى	%	مواد البناء	%	آلات ومعدات
١٩٦٨	١٢,٢	٥,٧	٤٧,٢	١,١	٨,٨	٠	—	*	—	٤,٥	٣٧,٠	٠,٤	٣,٧	٠,٢
١٩٦٩	١١,٩	٥,٧	٤٨,٣	١,٢	١٠,٥	*	—	*	—	٤,٠	٣٣,٨	٠,٥	٤,٤	٠,٢
١٩٧٠	٩,٣	٤,٧	٥١,٠	١,٢	١٣,٤	*	—	*	—	٢,٦	٢٧,٧	٠,٤	٣,٩	٠,٣
١٩٧١	٨,٨	٤,٠	٤٥,١	١,٤	١٥,٩	*	—	٠,١	١,٢	٢,٣	٢٦,٧	٠,٥	٥,٦	٠,٣
١٩٧٢	١٢,٦	٥,٠	٣٩,٦	١,١	٨,٩	*	—	*	—	٣,٩	٣١,٣	٢,٠	١٥,٦	*
١٩٧٣	١٤,٠	٤,٧	٣٣,٦	٢,٠	١٤,٣	٠,١	٠,٧	٠,٢	١,٢	٥,٢	٣٦,٨	١,٣	٩,٦	*
١٩٧٤	٣٩,٤	١٠,١	٢٥,٥	٣,٦	٩,٠	٠,٢	٠,٦	٠,١	٠,٣	٢٠,٧	٥٢,٤	٤,١	١٠,٥	*
١٩٧٥	٤٠,١	١٠,٧	٢٦,٨	٤,٣	١٠,٨	٠,٩	٢,٣	٠,٢	٠,٦	٢١,٣	٥٣,٢	١,٩	٤,٨	*
١٩٧٦	٤٩,٥	١٦,٤	٣٣,١	٧,٢	١٤,٥	١,٨	٣,٧	٠,٦	١,٣	٢١,٤	٤٣,٢	١,٢	٢,٥	٠,٣
١٩٧٧	٦٠,٢	١٨,٥	٣٠,٨	١١,٢	١٨,٥	٢,٥	٤,١	*	—	٢٠,٥	٣٤,١	٦,٤	١٠,٦	*
١٩٧٨	٦٤,١	١٦,٩	٢٦,٣	١١,١	١٧,١	٤,٧	٧,٤	*	—	٢٣,٣	٣٦,٣	٧,٣	١١,٥	*
١٩٧٩	٨٢,٦	٢١,٥	٢٦,١	١٤,٢	١٧,٢	٦,٢	٧,٦	*	—	٢٩,٧	٣٥,٩	٩,٨	١١,٨	٠,٢
١٩٨٠	١٢٠,١	٢٤,٣	٢٠,٢	٢٢,٥	١٨,٨	٧,٤	٦,١	٠,٣	٠,٢	٥٠,٩	٤٢,٤	١٣,٠	١٠,٨	٠,٦
١٩٨١	١٦٩,٠	٣٤,٠	٢٠,١	٢٨,٩	١٧,١	١٣,٨	٨,١	*	—	٧٦,٦	٤٥,٣	١٠,٠	٦,٠	١,٣
١٩٨٢	١٨٥,٦	٤٠,١	٢١,٦	٣١,٦	١٧,٠	١٦,٥	٨,٩	*	—	٧٨,٩	٤٧,٣	١٣,٣	٧,٢	٠,٨
١٩٨٣	١٦٠,١	٣٦,١	٢٢,٥	٤٣,١	٢٦,٩	١٥,١	٩,٤	*	—	٥٩,٥	٣٧,٢	٢,٩	١,٨	١,١
١٩٨٤	٢٦١,٠	٣٥,٠	١٣,٤	١٠٨,٧	٤١,٦	٢٤,٠	٩,٢	٠,٠	—	٨٢,٧	٣١,٧	٧,٠	٢,٧	٠,٩
١٩٨٥	٢٥٥,٣	٣٦,٨	١٤,٤	١٠٥,٥	٤١,٣	١٨,٢	٧,١	*	—	٨٠,٨	٣١,٦	١١,٠	٤,٣	٠,٦
١٩٨٦	٢٢٥,٦	٢٩,٤	١٣,١	١٠١,١	٤٤,٨	٨,٠	٣,٦	٠,١	٠,١	٧٦,٤	٣٣,٨	٨,٦	٣,٨	٠,٣
١٩٨٧	٢٤٨,٨	٣١,٨	١٢,٨	١٠٢,٧	٤١,٣	٧,٧	٣,١	٠,٣	٠,١	٨٧,٠	٣٥,٠	١٥,٣	٦,٢	٠,٥
١٩٨٨	٣٢٤,٨	٢٣,٧	٧,٣	١٥٨,٤	٤٨,٨	١٤,١	٤,٣	٠,٨	٠,٢	١١١,٨	٣٤,٤	١٠,٤	٣,٢	١,٩
١٩٨٩	٥٣٤,١	٤٠,٨	٧,٦	٦١,٨	١١,٦	٢٩,٧	٥,٦	٠,٦	٠,١	٣٦١,١	٦٧,٦	٢٦,٥	٥,٠	١,٦
١٩٩٠	٦١٢,٣	٦٢,٢	١٠,٢	٩٣,١	١٥,٢	١٨,٢	٣,٠	٠,٢	**	١٨٧,٧	٦٣,٣	٣٤,٨	٥,٧	١,١
١٩٩١	٥٩٨,٦	٨٠,٢	١٣,٤	٩٤,٠	١٥,٧	٢٦,٢	٤,٤	٠,١	**	٣٥٧,٦	٥٩,٧	٣١,١	٥,٢	٠,٧

** أقل من ٠,١ %

• أقل من ١٠٠ ألف دينار.

المصدر: احتسبت من: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٨)؛ عدد خاص، دائرة الأبحاث والدراسات؛ عمان، تشرين الاول، ١٩٨٩، والنشرة الاحصائية الشهرية، المجلد (٢٨)، العدد (٧).

للمستوردات ، وفي مرحلة لاحقة الاتجاه الى دعم الصناعات التصديرية وتشجيعها، حيث إن سلع الاستهلاك الجاري والدائم، وكذلك المواد الخام والسلع الرأسمالية تدخل في عداد السلع المصنعة، وقد أصبحت هذه السلع تشكل ٨٤,٨% من اجمالي الصادرات عام ١٩٨٨ م بعد ان كانت نسبتها ٥٠,٩% عام ١٩٦٨م.

وبالاضافة الى السياسات الاقتصادية الرامية الى زيادة الصادرات، فإن لزيادة الانتاج الصناعي أثرا ايجابيا يعزز زيادة قيمة الصادرات الصناعية ونسبتها، حيث ارتفع الرقم القياسي العام للانتاج الصناعي من ٢٨,٢% عام ١٩٦٨ م الى ١٩٩,٩% عام ١٩٨٨ م (عام ١٩٧٩م = ١٠٠). وقد تركزت الزيادة في الصناعات الكيماوية (وخاصة الادوية)، ومواد البناء، والمنتجات البترولية، والفوسفات، والورق والكرتون، والكهرباء^(١).

المستوردات:

يشير تحليل المستوردات حسب الاغراض الاقتصادية الى ارتفاع نسبة السلع الاستهلاكية الى مجموع المستوردات السلعية في بداية الفترة (أنظر الجدول رقم ٨). فقد بلغت نسبتها الى اجمالي المستوردات ٤٨% عام ١٩٦٨م. وبالمقابل كانت نسبة المواد الخام ٢١,٢% والسلع الرأسمالية ٢٤,٢% في العام نفسه. وقد تراجعت نسبة استيراد السلع الاستهلاكية تدريجيا عبر الفترة ١٩٦٨-١٩٩١ م في حين تزايدت نسبة المواد الخام بصورة متذبذبة، كما ارتفعت مستوردات السلع الرأسمالية بشكل متذبذب أيضا لتصل أعلى نسبة لها (٤٠,٣%) عام ١٩٧٧ م لتعود تدريجيا الى مستوياتها النسبية السابقة. أما من الناحية المطلقة فقد كانت المستوردات تزداد بشكل مذهل، حيث بلغ معدل نموها السنوي المركب ١٥,٩% خلال الفترة المذكورة.

(١) انظر: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٨)، الجدول رقم (٤٤)، ٥٤-٥٥؛ وكذلك النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد (٢٨)، العدد (٧): ٧٨-٨٦.

ملايين الدنانير

جدول رقم (٨): التركيب السلي للمستوردات حسب الأغراض الاقتصادية (١٩٦٨ - ١٩٩١)

مواد غير داخلية في مكان آخر	السلع الرأسمالية						المواد الخام				السلع الاستهلاكية						المجموع العام	ملاحظة
	%	سلع رأسمالية أخرى	%	آلات ومعدات أخرى	%	آلات ومعدات نقل	%	مواد خام أخرى	%	محروقات ووقود	%	سلع الاستهلاك الدائم	%	سلع الاستهلاك الجاري	%	مواد غذائية		
٣,٧	٢,٤	١,٤	١٣,٦	٧,٨	٨,٢	٤,٧	١٥,٦	٩,٠	٥,٦	٣,٢	٣,٧	٢,١	١٦,١	٢٨,٢	١٦,٢	٥٧,٥		
٤,٠	١,٤	١,٦	١١,٨	٨,٧	٧,٢	٤,٩	١٥,٩	١٠,٨	٥,٦	٣,٨	٥,٢	٣,٥	١٨,١	١١,٣	١٦,٧	٦٧,٧		
٤,٣	١,١	١,٥	٨,٨	٥,٨	٨,٤	٥,٦	١٧,١	١١,٤	٥,٧	٢,٧	٦,١	٤,٣	١٤,٨	٩,٨	١٨,٧	١٨,٩		
١٢,٠	١,٩	١,٥	٩,٣	٤,٩	١٤,٧	١١,٢	١٢,٠	١,١	٥,٨	٤,٤	٩,١	٤,٧	٩,٥	٧,٣	١٨,٠	٧٩,١		
١١,٦	٢,١	١,٠	٩,٣	٨,٨	٨,١	٧,٨	١٤,٩	١٤,١	٦,٧	٤,٦	٦,١	٥,٩	١٢,٤	١١,٨	١٩,٠	١٧,٦		
١٥,٢	١,٤	١,٦	٦,٨	٩,١	٧,٧	٨,٤	١٦,٧	١٨,١	٢,٨	٤,١	٥,٩	٦,٤	١١,٢	١٢,٤	١٨,٥	٣٠,٨		
١٦,٠	١,٨	٤,٤	٩,٧	١٥,٢	١٢,١	٢٨,٣	١٥,٨	٢٤,٨	٣,٣	٥,٢	٥,١	٩,١	١١,٥	١٨,٠	٢٧,١	٤٩,٤		
٣,٤	٣,٢	٧,٦	١٤,٤	٣٣,٨	١٧,٧	٤١,٤	١٣,٨	٣٢,٤	١,٠	٢٤,٨	٦,١	١٤,٣	١١,٥	٢٦,٩	٢١,١	٤٩,٣		
١,٦	١,٨	١٣,١	١٤,١	٤٨,٠	١٥,٧	٥٣,٤	١٥,٦	٥٢,٩	١,٠	٣٧,١	٦,٨	١٣,٠	٨,٥	١٨٧,٨	١٤,٠	٨١,٥		
١,٩	٥,٧	٢٦,٠	١٣,٥	٦٢,٠	٢١,١	٩٦,٠	١٧,٢	٧٨,١	٩,٥	٤٣,٠	٧,١	٣٢,٤	٩,٣	٤٢,٥	١٥,٩	٧٢,٢		
٤,٧	٦,٤	١٩,١	١٥,٩	٧١,٩	١١,٩	٥٩,٠	١٥,١	٧٠,٥	١,٠	٤٦,٨	٩,٤	٤٣,١	١٠,١	٤٧,٠	١٨,٦	٨٥,٦		
١,٣	٧,٠	٤١,٦	١٢,٤	٧٣,٠	١٣,٤	٧٨,٩	١٧,٩	١٠٥,٥	١٢,١	٧٤,٠	٨,٨	٥١,٩	١٠,٦	٦١,٧	١٧,١	١٠٠,٦		
٢,٠	٦,١	٤٣,٨	١٥,٧	١١٢,٣	١٢,٧	٩٠,٥	١٤,٦	١٠٤,٩	١٧,١	١٢٢,١	٨,١	٥٨,٠	٩,٧	٦٩,٥	١٥,٧	١١٢,٦		
١,١	٧,٥	٧٨,١	١٤,٩	١٥٥,٨	١٧,٢	١٨٠,٨	١٢,١	١١٩,٤	١٦,٨	١٧٦,١	٧,٢	٧٧,١	٧,٨	٩١,٧	١٤,٩	١٥٦,٥		
١,٥	٦,٦	٧٥,١	١١,٨	١٤٥,٨	١٤,٩	١٧٠,١	١٢,٠	١٤٨,١	١٠,٥	١٣١,٩	٦,٥	٧١,٧	١٠,١	١١٧,٢	١٥,٥	١٧٧,١		
٤٩,٩	٥,٤	٥٩,٦	١٣,٨	١٥٢,٣	٨,٩	٩٨,٦	١٥,٤	١٧٠,٤	١٨,٨	٢٠٧,٤	٨,٢	٩٠,٣	١٠,٧	١١٧,٧	١٤,٣	١٥٧,١		
١٩,٩	١,٤	٣٦,٨	٩,٩	١٠٦,٤	٨,٩	٩٥,٨	١٠,٠	١١٤,٠	١٦,١	١٠٥,١	٨,٨	٩٤,٤	١١,٩	١١٧,٦	١٥,٨,١	١٦١,١		
٢٣,٧	٤,٧	٥٠,٨	١٠,٦	١١٣,٧	٩,٠	٩٦,٦	٢١,١	٢٢٦,٨	١٨,٠	١٩٣,٦	٧,٣	٧٨,٤	١٢,٩	١٣٨,٣	١٤,٢	١٥٢,٥		
٤٠,٩	٣,٣	٢٨,٣	١٠,٧	٩٠,٩	٩,٠	٧٦,٧	٢٠,٤	١٧٣,١	١٣,١	١١١,١	٩,٤	٧٩,٧	١٣,٥	١١٥,١	١٥,٨	١٣٤,٤		
١٩,٧	١,٧	١٣,٩	١٠,٩	٩٩,٨	٩,٦	٨٧,٩	١٠,٩	١٩١,٧	١٦,٢	١٤٩,٠	٩,٢	٨٥,١	١١,٧	١١٦,١	١٤,٣	١١٢,١		
٣٧,٧	٣,٣	٣٣,٨	١٢,١	١٢٤,٧	١٢,٧	١٣٠,٣	٢٢,٧	٢٣١,٩	١٧,٩	١٣١,٧	٧,٧	٧٨,٧	٩,٨	١٠٠,٨	١٥,٠	١٥٣,١		
١٩,٨	١١,٤	١٤٠,٧	٠,٢	٢,١	٩,٧	١١٩,٣	٢١,٠	٣١٩,٩	١٦,١	٢٠٣,٩	٩,١	١١١,٤	١٠,٧	١٣١,٢	١٤,٠	١٧١,٧		
١٦,٥	٩,١	١٥٨,٥	٠,١	٣,٦	٩,١	١٥٧,١	١٤,٥	٤١٣,١	١٧,٨	٣٠٧,١	٧,٥	١١٩,٥	١١,٨	٢٠٤,١	١٨,٩	١٢٦,٠		
١٠,٨	٩,٦	١٦٦,٥	٠,٢	٢,٨	٧,١	١٢١,٧	٢٥,٣	٤٣٢,٨	١٤,٥	٢٤٧,٤	٨,٦	١٤٧,٧	١٤,٨	٢٥٣,٩	١٦,١	٣٢٦,٩		

المصدر: احتسبت من: البنك المركزي الأردني، بيانات سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٨) عدد خاص، دائرة البحوث والدراسات، عمان، تشرين الأول ١٩٨٩، والنشرة الإحصائية الشهرية، المجلد (٢٨)، العدد (٧).

ويمكن ان يعزى تراجع نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة الى التغير الهيكلي في الاقتصاد الاردني الذي أخذ يركز على استيراد المواد الخام والسلع الرأسمالية، خاصة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨١م التي شهدت تحولا نشطا نحو التصنيع الاحلالي الذي يتطلب استيراد مواد خام ومعدات رأسمالية للنهوض به^(١).

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية :

الصادرات:

تشير أرقام الجدول (٩) الى ان اتجاهات الصادرات الاردنية تتركز في الدول العربية. فقد بلغت صادرات الاردن الى الدول العربية ما نسبته ٦٧,١% من اجمالي الصادرات عام ١٩٦٨ م، منها ٢٢% الى دول السوق العربية المشتركة و ٤٤,١% الى بقية الدول العربية. وقد تذبذبت صادرات الاردن الى هاتين المجموعتين عبر سنوات الفترة (١٩٦٨-١٩٩١م) حيث وصلت الى قيمتها عام ١٩٨١ بنسبة ٦٧,٧% من مجمل الصادرات، وفي عام ١٩٩١ تراجعت نسبة صادرات الاردن الى الدول العربية الى ٢٨,٨% من الصادرات الكلية، منها ١٣,٧% الى دول السوق العربية المشتركة و ١٥,١% الى بقية الدول العربية. وفي المتوسط، للفترة بأكملها، بلغت نسبة الصادرات الى دول السوق العربية المشتركة ٢٦,٤% سنويا مقابل ٣٠,٢% لبقية الدول العربية. ولم تجد الصادرات الاردنية منفذا مقبولا الى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة. ففي عام ١٩٦٨م بلغت صادرات الاردن الى دول السوق الأوروبية المشتركة ما نسبته ٠,٥% من اجمالي الصادرات، في حين لم تتجاوز هذه النسبة ٠,١% بالنسبة لكل من بقية دول أوروبا والولايات المتحدة في العام ذاته. غير أن السلع الزراعية الاردنية بدأت تجدد طريقها الى دول السوق الأوروبية المشتركة تدريجياً لتصل الى ٨,٣% و ٦,٩% و ٨,٧% من اجمالي الصادرات للأعوام ١٩٨٦م و ١٩٨٧ و ١٩٨٨م على التوالي. وما لبثت نسبته أن عادت إلى الانخفاض لتصل ٣,١% عام ١٩٩١م. أما الصادرات الى بقية دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة فاستمرت تحتل مركزاً متدنياً ولم تتجاوز ٠,٦% من الصادرات الوطنية في أي سنة من سنوات الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩١م.

(١) جابر بدور، سياسات التجارة الخارجية في الاردن: ١٧.

جدول رقم (٩): التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الأردنية (١٩٦٨ - ١٩٩١م) نسب مئوية

السنة	السوق العربية المشتركة		بقية الدول العربية		السوق الأوروبية المشتركة		بقية الدول العربية		الولايات المتحدة الأمريكية		الدول الشرقية		الهند		اليابان		بقية الدول	
	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات	صادرات	مستوردات
١٩٦٨	٢٢,٠	٧,٩	٤٥,١	١١,٤	٠,٥	٣٣,٧	*	٤,١	*	١١,١	٩,٨	١١,٩	١٥,٥	١,٩	٠,٨	٥,٠	٦,٢	١٤,٧
١٩٦٩	٢٦,١	١٠,٧	٤٥,٢	١٠,٦	*	٣٣,١	*	٣,٨	*	٩,٢	١١,٨	١٤,٠	١٢,٤	١,٨	٠,٢	٧,٦	٤,٢	١١,١
١٩٧٠	٣٢,٢	٩,١	٤٤,٧	١٠,٩	*	٣٣,٨	*	٣,٩	*	*	١١,٣	١٣,٠	٢,٧	٢,٥	٠,٢	٥,٩	٧,٢	١١,٣
١٩٧١	٣١,٣	٩,٢	٤٤,٤	١٢,٧	*	٢٤,٩	*	٣,٩	*	*	٢٣,٨	٧,١	١٠,٩	٤٩,١	١,٩	٥,٥	٤,٣	١٣,١
١٩٧٢	٢٩,١	٨,٣	٤٣,٥	٨,٩	٠,٤	٢٨,٤	*	٣,٥	*	*	١٧,٨	٣,٢	٨,٧	١١,١	٤,٩	٤,٨	٧,٨	١٩,٥
١٩٧٣	٣١,٥	١١,٥	٤٠,٣	٩,١	*	٢٨,٣	*	٣,٨	*	*	١٠,٤	٢,٥	٧,٢	٨,٥	١,٣	٥,٠	١٢,١	٢٥,٢
١٩٧٤	١٥,٠	٩,٣	٣١,٧	٧,٧	٠,١	٢٩,٣	*	٤,٤	*	*	١١,٣	٥,٢	٩,٤	١٦,٧	١,٩	٩,٦	٤,٧	٢٣,٨
١٩٧٥	١٧,٥	٦,١	٢٤,٦	١٣,٨	٤,٩	٣٣,٠	*	٧,٢	*	*	١٠,٤	١٥,٩	٨,٠	٤,٩	١,٨	٧,٣	٢٧,٣	١٤,١
١٩٧٦	٢٠,٣	٥,٥	٢٧,٩	١٢,٤	٥,١	٣٧,٢	*	٦,١	*	*	٢,٩	١٤,٧	٣,٤	٣,٩	٣,٨	٦,٣	٢٤,٧	١٥,٨
١٩٧٧	٢٢,٦	٥,١	٣٧,٢	١٠,٩	١,٤	٣٤,٩	*	٥,٧	*	*	١٤,٩	٦,٩	٩,٢	٦,٤	٠,٩	٤,٤	٢١,٠	١٣,٠
١٩٧٨	٢٥,٦	٥,١	٤٠,٨	١٣,٧	٢,١	٣٥,٩	*	٦,٨	*	*	٧,٣	١٠,١	١٠,٩	٥,٥	٠,٦	٢,٨	١٣,١	١٣,٤
١٩٧٩	٣١,٤	٤,٠	٣٦,١	١٤,٧	١,٤	٣٥,٩	*	٨,٦	*	*	٧,٥	٦,٤	٨,٧	٧,٤	٠,٥	٣,٥	١٣,٧	١٤,١
١٩٨٠	٣٥,٣	٢,٦	٢٥,٤	١٨,٢	١,٧	٣٦,٣	*	٦,٩	*	*	٨,٦	١٢,٦	٦,٩	٦,٧	٠,٣	٣,٣	٧,٢	١٣,١
١٩٨١	٤٤,٢	١,٨	٢٣,٥	١٨,٦	١,٤	٣٢,٤	*	٥,٦	*	*	١٥,٩	١١,٥	٧,٧	٦,١	٠,٢	٢,٣	٦,٨	١١,٠
١٩٨٢	٤٣,٤	١,٤	٢٣,٠	٢٢,٢	١,٩	٢٨,٩	*	٦,٠	*	*	١٢,٦	١٣,٧	٨,٣	٨,٩	٠,٢	٢,٠	٧,١	١٢,٨
١٩٨٣	١٩,١	٢,٢	٣٥,٣	٢٠,٥	٥,١	٢٩,٩	٠,٩	٤,٨	٠,٩	*	١١,٩	١٣,٤	٧,١	٨,٦	٠,١	٩,٣	١٦,٦	١٤,٢
١٩٨٤	٢٧,٦	١,٩	٢٣,٢	٢٠,٦	٤,٠	٢٩,٨	٠,٧	٨,٢	٠,٧	*	١١,١	١٢,٦	٦,١	١٣,١	٠,١	٢,١	١٧,٥	١٤,٣
١٩٨٥	٢٩,٠	٧,٧	٢٢,٥	١٦,٨	٤,٥	٢٩,٣	٠,١	٨,٣	٠,١	*	١١,٩	٨,٤	١٧,٧	٠,٢	٢,٣	٦,٣	١٥,٦	١٢,٦
١٩٨٦	٢٣,٤	١١,٧	٢١,٨	٨,٥	٨,٣	٣٥,٢	٠,٢	٣,٧	٠,٢	٠,١	٨,٩	١٢,٦	٧,٠	١٥,١	٠,٦	٢,٥	٧,٨	١٦,٥
١٩٨٧	٣٢,٩	١٣,٢	١٩,٣	١٢,٣	٦,٩	٣١,٤	٠,١	٣,٧	٠,١	٠,٤	١٠,٢	١٢,٦	٧,٧	٨,٩	٠,٢	٣,٠	٦,١	١٥,٢
١٩٨٨	٢٣,٣	١٣,٦	١٨,٥	١١,٩	٧,٨	٢٩,٢	٠,٥	٤,٦	٠,٥	٠,٤	١٢,٦	١٢,٢	٨,٢	١٧,١	٠,٣	٢,٠	١٨,١	١٤,٢
١٩٨٩	٢٧,٢	٢٠,٤	١٨,٠	٧,١	٤,٨	٢٩,٧	*	٤,٧	*	٠,٥	١٢,٩	١٠,٠	٦,٣	١٧,٨	٠,٧	٣,٤	١٨,٤	١٣,٥
١٩٩٠	٢٤,٠	١٧,٧	١٨,٣	٧,٦	٣,٦	٢٨,٦	*	٣,٥	*	٠,٦	١٧,٣	٤,٠	٤,٩	٢١,١	١,٣	٢,١	٢٦,٣	١٥,٨
١٩٩١	١٣,٧	١٤,٠	١٥,١	٥,٨	٣,١	٣٠,٠	*	٣,٥	*	٠,٤	١٠,٤	٤,٦	٥,٠	١٨,٣	٣,١	١,٥	٤٣,٠	٢٤,٧

• أقل من ٠,١٪.

المصدر: احتسبت من: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٨٨)، عدد خاص، دائرة الابحاث والدراسات، عمان، تشرين الاول ١٩٨٩، والنشرة الاحصائية الشهرية، المجلد (٢٨)، العدد (٧).

وبلغت الصادرات الى الدول الشرقية ما نسبته ٩,٨% من مجمل الصادرات لعام ١٩٦٨م، وتذبذبت نسبتها صعوداً وهبوطاً خلال سنوات الفترة حيث ارتفعت الى أعلى قيمة لها (١٥,٩%) عام ١٩٨١م وعادت للانخفاض إلى ٤,٦% عام ١٩٩١م، هذا وكان متوسطها ٩,٨% للفترة بأكملها. وباتجاه الشرق، تصل صادرات الأردن الى الهند الى ما نسبته ١٥,٥% من اجمالي الصادرات عام ١٩٦٨م، وترتفع الى أعلى مستوى لها (٢١,١%) عام ١٩٩٠م. لتعود الى ١٨,٣% عام ١٩٩١م، وبلغ متوسطها ١١% كمعدل سنوي للفترة. وبالاتجاه نفسه، بلغت صادرات الأردن الى اليابان ما نسبته ٦,١% من اجمالي الصادرات كمتوسط للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩١م.

المستوردات:

أما في جانب المستوردات فتشير أرقام جدول (٩) الى تركيز المستوردات الأردنية على أسواق دول السوق الأوروبية المشتركة، فقد بلغت مستوردات الأردن من أسواق الجماعة الأوروبية ما نسبته ٣١,٦% كمعدل للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩١م). وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة ٢١,١% منها ٨,٣% لدول السوق العربية المشتركة/ ١٢,٨% لبقية الدول العربية. أما الولايات المتحدة فتأتي في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢,١% تليها الدول الشرقية بنسبة ٨,٢% واليابان ٥,٩% وبقية دول أوروبا الغربية بنسبة ٥,٢% كمعدل سنوي للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩١م).

الميزان التجاري والتركز الجغرافي للتجارة الخارجية:

مما تجدر ملاحظته في التوزيع الجغرافي للميزان التجاري الأردني تركيز العجز في تجارة الأردن الخارجية مع دول السوق الأوروبية المشتركة التي يتجاوز عجز الميزان التجاري معها ٤٠% من العجز الكلي للميزان كمتوسط سنوي للفترة (١٩٦٨ - ١٩٩١م)^(١). إن مثل هذا الوضع يدعو الى ضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات

(١) احتسبت النسب في هذا القسم من: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤ - ١٩٨٨م).
الجدولين (٢٢) و (٢٣): ٣٠ - ٣١، والنشرة الاحصائية الشهرية المجلد (٢٨)، العدد (٧)

التجارية المبرمة مع الجماعة الأوروبية وترشيدها لتصبح أكثر توازناً. كما أن الميزان التجاري مع الولايات المتحدة يشير الى عجز مستمر تراوحت نسبته الى العجز الكلي بين ٩,١% - ٢١,٣% خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩١م). وكذلك يبرز عجز دائم في الميزان التجاري مع دول اوروبا الشرقية يتراوح ما بين ٤,١% - ١٥,٢% خلال سنوات الفترة. أما العجز التجاري ازاء اليابان فقد تراوح بين ٣,٤% - ١١,٢% أيضاً. ويظهر الميزان مع الدول العربية تذبذباً بين عجز وفائض وكذلك مع الهند. وهذا يستدعي ضرورة تركيز الأردن لتجارته الخارجية مع الدول العربية والهند، ومحاولة ترشيد استيراده من الدول الأخرى بشكل جدي.

سياسات التجارة الخارجية (١٩٦٨ - ١٩٩١م):

يتضح مما سبق أن تزايد حجم المستوردات قد أدى الى تفاهم عجز الميزان التجاري الاردني خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٩١م)، وإن كان فائض ميزان الخدمات (متضمناً حوالات العاملين في الخارج) يغطي جزءاً من هذا العجز، إلا أن الأثر السلبي لعجز الميزان التجاري على ميزان المدفوعات وفعاليات الاقتصاد الوطني يبقى قائماً، ويحتاج الى علاج جذري.

هذا ولا يمكن تجاهل العلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فالتجارة الخارجية هي الوسيلة الرئيسية لتوفير ما تحتاجه عملية التنمية من مواد وسيطة و سلع رأسمالية للمضي في عملية التصنيع، وكذلك لايجاد أسواق جديدة للانتاج المتحقق بفعل عملية التنمية، وتوفير العملات الأجنبية اللازمة لتغطية قيمة المستوردات. وهكذا تضطلع التجارة بمهمتين أساسيتين: الأولى على الصعيد الداخلي وهي تشغيل عوامل الانتاج، والثانية على الصعيد الخارجي وهي تحقيق توازن ميزان المدفوعات. لذلك فإن سياسات التجارة الخارجية (ضمن السياسات الاخرى من نقدية ومالية وغيرها) يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية اذا أحسن اختيارها. أو تؤدي الى عكس ذلك اذا لم تكن سليمة ومتناغمة.

ويمكن الاستدلال على الأهمية التي توليها الدولة لقطاع التجارة الخارجية من الأهداف العامة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة. وتتفق

خطط التنمية الأردنية، على أن أبرز مشكلات قطاع التجارة الخارجية هي العجز المزمن الذي أصبح سمة ملازمة للميزان التجاري الأردني. ويعزى تفاقم هذا العجز واستمراره الى الميل المرتفع للاستيراد وخاصة السلع الاستهلاكية والكمالية الذي تزامن مع الزيادة المطردة في الدخل، وارتفاع قيمة حوالات العاملين في الخارج، وكذلك نتيجة لازدياد الطلب على استيراد السلع الرأسمالية والوسيلة لتلبية احتياجات التنمية، مما أدى الى تكريس هذا العجز، في حين أدى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة الى تفاقم العجز.

وقد أوردت أولى خطط التنمية الأردنية (١٩٦٢ - ١٩٦٧) هدف تخفيض العجز في الميزان التجاري في المركز الثالث (الأخير) ضمن أهداف الخطة (أنظر الشكل رقم ١). وتبع ذلك برنامج السنوات السبع (١٩٦٤ - ١٩٧٠) ليؤكد على أهمية قطاع التجارة الخارجية، ويضع هدف تحقيق التوازن في الميزان التجاري في المقام الأول. وفي الخطة الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥م) انتقل هدف تخفيض عجز الميزان التجاري الى المركز الرابع ضمن الاهداف العامة الخمسة التي سعت الخطة لتحقيقها، وقد تراجع هذا الهدف مرة أخرى الى المركز الخامس في الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٨ - ١٩٩٠). أما الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥م) فلم تورد ضمن أهدافها الاقتصادية والاجتماعية السبعة عشر أي توجه للحد من العجز المتفاقم في الميزان التجاري، واغفلت ذلك الهدف تماماً، ولكنه عاد ليظهر ضمن اهداف الخطة الخمسية الثالثة ١٩٦٨ - ١٩٩٠م في المركز الخامس مرة أخرى (الشكل رقم ١).

ولم تتمكن خطط التنمية من تحقيق الاهداف المخططة لقطاع التجارة الخارجية، ففي نهاية الخطة الثلاثية نجد أن الصادرات الكلية الفعلية تجاوزت المخططة بنسبة ١٠٥,٥% بينما تجاوزت المستوردات المتحققة الهدف المخطط بنسبة ١٢٩,٤% وبذلك يكون العجز الفعلي في الميزان التجاري قد فاق العجز المستهدف بنسبة ١٣٦,٧% (أنظر الجدول رقم ١٠). أما الصادرات الفعلية المتحققة في نهاية الخطة الخمسية الأولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) فقد تجاوزت الصادرات المستهدفة بنسبة ضئيلة هي ١,٤% وبالمقابل تجاوزت المستوردات الفعلية ما هو مستهدف بنسبة ١٣٨,٧% ليؤدي ذلك الى تفاقم عجز الميزان التجاري الفعلي، وتجاوز العجز المستهدف بنسبة مذهلة بلغت ٣١٥,٧%.

الشكل رقم (١) ملخص الأهداف العامة لخطط الأردنية حسب ترتيبها وأهميتها

ترتيب الأهداف حسب تسلسلها	برنامج السنوات الخمس ١٩٦٧-١٩٦٢م	برنامج السنوات السبع ١٩٧٠-١٩٦٤م	خطة التنمية الثلاثية ١٩٧٣-١٩٧٥م	خطة التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦-١٩٨٠م	خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١-١٩٨٥م	خطة التنمية الخمسية الثالثة ١٩٨٦-١٩٩٠م
١	زيادة معدل الدخل الفردي	تخفيض عجز الميزان التجاري	تحقيق أعلى معدل تشغيل ممكن وتحسين وتطوير قوة العمل لأغراض التنمية	تحقيق تغير هيكلي في الاقتصاد الأردني لمصلحة القطاعات الانتاجية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي	سبعة عشر هدفاً ليس من بينها ما يشير الى ضرورة تخفيض عجز الميزان التجاري او يتعرض للتجارة الخارجية	استمرار تحقيق معدلات نمو حقيقية في الدخل الفردي
٢	تخفيض معدل البطالة	زيادة معدل الدخل الفردي بأسرع معدل ممكن	تحقيق أعلى معدل ممكن للنمو في الانتاج القومي الاجمالي مع المحافظة على استقرار الاسعار	تحقيق معدلات نمو حقيقية مرتفعة في الانتاج القومي الاجمالي		احداث تغيير هيكلي في الاقتصاد القومي لصالح قطاعات الانتاج السلعي
٣	تخفيض عجز الميزان	تحقيق معدل البطالة	اعادة توزيع الخدمات العامة ومكتسبات التنمية بشكل عادل بين الاقاليم والتجمعات السكانية	تحسين توزيع الدخل القومي ليصبح أكثر عدالة		تعميق الارتباطات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٤			التخفيض التدريجي للعجز في الميزان التجاري والعمل على توازن ميزان المدفوعات	تحقيق أعلى معدل ممكن للتشغيل وتنمية قدرات وانتاجية القوى البشرية.		تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتخفيض العجز التجاري على المدى البعيد
٥			العمل على زيادة اعتماد الموازنة العامة على الموارد المالية المحلية لتحقيق التوازن في المدى البعيد	تحقيق تخفيض اساسي في العجز في الميزان التجاري، وتطويره وتنويع الصادرات		تحقيق التميز بكفاءة القوى العاملة مهنياً وادارياً من خلال التدريب المستمر
٦				تطوير مصادر الإيرادات العامة المحلية لتصبح المورد الرئيسي لتغطية النفقات الحكومية المتكررة وزيادة حصتها في تغطية النفقات العامة الرأسمالية		تحسين صورة التمويل الاستثماري لتحقيق درجة عالية من التمويل الذاتي بحلول عام ٢٠٠٠
٧				توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمات العامة بشكل أكثر عدالة على الاقاليم المختلفة في المملكة		سنة أهداف اجتماعية أخرى

جدول رقم (١٠): فعالية خطط التنمية في تحقيق أهداف قطاع التجارة الخارجية (مليون دينار)

الفترة الزمنية		الصادرات		المستوردات		عجز الميزان التجاري	
		المخطط	المتحقق	المخطط	المتحقق	المخطط	المتحقق
١٩٦٢ - ١٩٦٧		-	١١,٣	-	٥٥,٠	-	٤٣,٧
١٩٦٤ - ١٩٧٠		-	١٢,٢	-	٦٥,٩	-	٥٣,٧
١٩٧٣ - ١٩٧٥		٢٣,٨	٤٨,٩	١٠٢,٠	٢٣٤,٠	٧٨,٢-	١٨٥,١ -
١٩٧٦ - ١٩٨٠		١٦٩,٠	١٧١,٤	٣٠٠,٠	٧١٦,٠	١٣١,٠-	٥٤٤,٦ -
١٩٨١ - ١٩٨٥		٥٥,٤	٣١٠,٩	١٣٦٩,٠	١٠٧٤,٤	٨١٨,٦ -	٧٦٣,٥ -
١٩٨٦ - ١٩٩٠		٥٦٣,٠	٦١٢,٢	١٤١٩,٠	١٧٢٥,٨	٨٥٦,٠ -	١٠١٩,٨ -

ملاحظات: ١- الرقم المخطط أو المتحقق في الجدول يعود لسنة نهاية الفترة الزمنية

٢- (-) غير متوفر

المصادر: ١- خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣ - ١٩٧٥)، ص ٢١٣.

٢- خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، ص ٢٢٩.

٣- خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥)، ص ٢٤.

٤- خطة التنمية الخمسية الثالثة (١٩٨٦ - ١٩٩٠)، ص ٩٠.

٥- بيانات احصائية سنوية، البنك المركزي، سبق ذكرها.

أما في الخطة الخمسية الثانية (١٩٨١ - ١٩٨٥م) فقد تراجعت الصادرات عن تحقيق الأهداف المخطط لها، حيث بلغت نسبة تحقيق الهدف هنا ٥٦,٥، ورافق ذلك أيضاً تحقيق ما نسبته ٧٨,٥% من المستوردات المستهدفة، وهكذا بلغ العجز الفعلي ما نسبته ٩٣,٣% من العجز المستهدف.

ومع نهاية عام ١٩٩٠م نجد أن الخطة الخمسية الثالثة لم توفق في تحقيق أهدافها في مجال التجارة الخارجية، فبلغت نسبة الصادرات الفعلية ١٠٨,٧% مما هو مستهدف، في حين بلغت المستوردات الفعلية ٩٠,٦% من المستهدفة ليلبغ العجز الفعلي نسبة ١١٩,١% من العجز المخطط.

وعلى الرغم من اشارة خطط التنمية المتتالية الى ضرورة ترشيد الاستيراد وتطوير وتشجيع الصادرات، وكذلك تدعيم العلاقات التجارية مع دول السوق العربية المشتركة، إلا أن هذه الإشارة لم تحقق أهدافها. فمراجعة أرقام التجارة الخارجية لا تشير الى ترشيد الاستيراد (وخاصة الاستهلاكي) الا في الآونة الأخيرة، في حين أن هذه الأرقام تبين أيضاً تراجع نسبة التجارة الخارجية مع دول السوق العربية المشتركة بالمقارنة مع المناطق الجغرافية الأخرى. ولما كان عدم الاهتمام بشكل جدي بمشاكل قطاع التجارة الخارجية لا بد وأن تظهر آثاره عاجلاً أم آجلاً، فقد برزت هذه الآثار بشكل عجز متفاقم في الميزان التجاري أدى الى استنزاف احتياطي العملات الأجنبية المتوافرة لدى الأردن، وأسهم اسهاماً مباشراً في الأزمة الاقتصادية، ونضوب الاحتياطي، وما تبعه من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني.

السياسات الجمركية:

استندت الفلسفة الاقتصادية في الأردن على مبادئ الاقتصاد الحر، وإستراتيجية التخطيط التنموي الهادف الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة، وتحقيق نقلة نوعية، وتغيير في هيكل الاقتصاد الأردني، والتركيز على قطاعات الانتاج السلعي والتصنيع.

ومنذ منتصف الستينات كان الأردن يتبع إستراتيجية التصنيع الاحلالي للمستوردات. وتبني مثل هذه الإستراتيجية يقتضي اتباع سياسات ملازمة لها،

كالحماية الجمركية، على أن هذا يؤدي الى تحيز ضد الصادرات طالما أنه يشجع المنتج المحلي على البيع في السوق المحلي بدلاً من تكثيف الجهود للدخول الى الأسواق الخارجية، بالإضافة الى ما تؤدي اليه هذه الإستراتيجية من تشجيع للاستثمار في صناعات تعمل للسوق المحلي على حساب الصناعات التصديرية^(١)

وهكذا تم توفير الحماية للصناعات المحلية الناشئة، وتم اعفاء السلع الرأسمالية والمواد الخام اللازمة للصناعة من الرسوم الجمركية. واتبعت الدولة عدداً من أشكال الحماية، فقد منعت استيراد بعض السلع منعاً تاماً، وحظرت التعامل مع بعض الدول^(٢)، ولجأت الى تقييد استيراد عدد من السلع بفرض حصص استيراد محددة لها، وكما فرضت رسوماً جمركية على فئة أخرى من السلع لتحقيق أغراض الحماية. وقد اختلفت لائحة المنع والتقييد وكذلك نسب الرسوم الجمركية المفروضة على السلع من فترة الى أخرى حسب المستجدات والتطورات الاقتصادية^(٣).

وتشير أرقام الإيرادات العامة للحكومة المركزية الى ارتفاع الرسوم الجمركية من ٨,٨٥ مليون دينار عام ١٩٦٨م الى ٩٠,٢٠ مليون دينار عام ١٩٧٥م^(٤).
الا أن سياسة احلال المستوردات لم تحقق أهدافها باحلال المستوردات وتقليص عجز الميزان التجاري، بل على العكس فقد تفاقم العجز في الميزان التجاري كما رأينا سابقاً. وبدأ الأردن يعيد النظر في سياساته التجارية، ويعطي أهمية أكبر لتطوير الصادرات وتشجيعها اعتباراً من عام ١٩٧٦م. وبدأ برفع القيود المباشرة وغير

(١) انظر

M. Amerah and T. AI – Haji, "Import Capacity and Economic Growth in Jordan, ١٩٧٣ – ١٩٨٣" Royal Scientific Society, Amman ١٩٨٧, pp. ٨٦.

(٢) يحظر الأردن التعامل التجاري مع اسرائيل وجنوب افريقيا، كما يلتزم بمقررات مكتب المقاطعة العربية في حظر التعامل مع الشركات والمؤسسات التي ترد على لائحة المنع من المكتب.

(٣) لتفصيلات السياسات المتبعة في هذا المجال، جابر البدور: سياسات التجارة الخارجية في الأردن: ٣٨ – ٥٥.

(٤) البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية: ٤٥.

المباشرة على التبادل التجاري، كما أعيد النظر في التعريفات الجمركية ليعاد فرضها كي تحقق هدفين رئيسيين هما:

أولاً: اذا كان روح المنافسة بين السلع المنتجة محلياً ومثيلاتها المستوردة، وذلك من حيث الجودة والسعر للضغط على المنتج المحلي بأن لا يركن الى الحماية دون أن يعمل على تحسين نوعية منتجاته وتقليل كلفة انتاجه، وحتى لا يتمتع بمركز احتكاري في السوق المحلي.

ثانياً: تحقيق زيادة في الإيرادات المحلية عن طريق فتح باب الاستيراد أمام بعض السلع التي كان استيرادها محظوراً أو مقيداً.

هذا، وقد ازدادت الإيرادات الجمركية بعد اتباع هذه السياسة لتصل الى ١٢٢,٥ مليون دينار عام ١٩٩١م^(١). وكما ورد في أرقام الصادرات المشار إليها سابقاً فإن هذه السياسة بدأت تعطي ثمارها في السنوات الأخيرة.

كما تشمل السياسات التجارية الأردنية الهادفة الى دعم الصادرات وتشجيعها توقيع الاتفاقات التجارية مع عدد من الدول العربية والاجنبية ، والمشاركة في المعارض التجارية العربية والدولية سواء الدائم منها أم المؤقت، حيث تعتبر هذه المعارض إحدى الوسائل المهمة للتعريف بالمنتجات الأردنية في أسواق الدول التي تقيم هذه المعارض. ومن ناحية أخرى ، افتتح الاردن عددا من المراكز التجارية ابتداء ومن الدول العربية، وكل ذلك في محاولة لفتح الاسواق امام المنتجات الأردنية، ودعم تنفيذ الاتفاقات الثنائية المبرمة مع الدول المضيفة للمعارض والمراكز التجارية .

(١) النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي، المجلد (٢٨)، العدد (٧): ٤٨،

ثبت المصادر والمراجع

أ - المراجع العربية:

(١) أمين عواد مهنا،

التحديث والاستقرار السياسي في الأردن، الدار العربية للتوزيع والنشر، عمان: ١٩٨٩م.

(٢) انطونيوس كرم،

التممية الاقتصادية في دول الخليج، في: التتمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي، منشورات جامعة الكويت، الكويت: ١٩٧٩م.

(٣) البنك المركزي الأردني،

النشرة الاحصائية الشهرية، اعداد متفرقة.

(٤) جابر بدور،

سياسات التجارة الخارجية في الأردن: تطورها وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الأردني (١٩٦٨-١٩٨٢ م)، دائرة البحوث الاقتصادية، الجمعية العلمية الملكية، عمان: ١٩٨٤م.

(٥) حسين الخطيب،

القوى العاملة في الأردن : الواقع والآفاق، في: هياكل القوى البشرية في سوق العمل الأردني، تحرير ومراجعة: نبيل خوري واحمد قاسم الاحمد، المطبعة الوطنية، عمان: ١٩٩١م.

(٦) خليل حماد وزكية مشعل،

تأثير انكشاف الاقتصادات العربية للخارج على السياسات الاقتصادية الداخلية، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٢، العدد ١٩٨٦: ٢.

(٧) دائرة الاحصاءات العامة،

الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية (١٩٧٤م)، عمان: د.ت.

- ٨) علي الدجاني،
محاضرات في الاقتصاد الأردني، معهد الدراسات العربية العالية، القاهرة: ١٩٥٤م.
- ٩) علي محافظة،
تاريخ الأردن المعاصر: عهد الإمارة ١٩٢١-١٩٤٦م، الجامعة
الأردنية، عمان: ١٩٧٣م.
- ١٠) المجلس القومي للتخطيط،
خطة التنمية الثلاثية (١٩٧٣-١٩٧٥م)، عمان د.ت.
- ١١) المجلس القومي للتخطيط،
خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦-١٩٨٠م)، عمان: د.ت.
- ١٢) محمود الحمصي،
خطط التنمية العربية اتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت: ١٩٨٠م.
- ١٣) منيب الماضي وسليمان موسى،
تاريخ الأردن في القرن العشرين، عمان: ١٩٥٩م.
- ١٤) وديع شرايحة:
التنمية الاقتصادية في الأردن، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة: ١٩٦٨م.
- ١٥) وزارة التخطيط،
خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦-١٩٩٠م)، عمان: د.ت.
- ١٦) وزارة التخطيط،
خطة التنمية الخمسية الثانية (١٩٨١-١٩٩٠م)، عمان: د.ت.
- ١٧) يوسف عبد الحق،
التخطيط والتنمية الاقتصادية في الأردن، عمان: ١٩٧٩م.

ب - المراجع الأجنبية:-

- (١) T. Abdel Jaber, Jordan's Position in Arab Economic Integration, unpublished M.A. Thesis, University of Southern California: ١٩٦٨.
- (٢) A . K Cairncross, "Factors in Economic Development", in G.M Meier, Leading Issues in Development Economics, Oxford University Press, New York, ١٩٥٨.
- (٣) H. Hinrichs, "The Structural Change During Development". in Readings on Taxation in Developing Countries, Maryland, John Hopkins press, ١٩٦٧.
- (٤) M. Amerah and T. Al – Haji. "Import Capacity and Economic Growth in Jordan (١٩٧٣ – ١٩٨٣)", Royal Scientific Society, Amman ١٩٨٧.

فهرس المحتويات

- تقديم.....٣
- مقدمة الكتاب الأول من سلسلة (الكتاب إلام في تاريخ الأردن).....٥
- الوضع الاقتصادي في شرق الأردن.....٧
- التجارة الخارجية بعد تأسيس المملكة الأردنية الهاشمية
- (١٩٤٦ - ١٩٦٧م).....١٣
- تطور التجارة الخارجية بعد حرب ١٩٦٧م.....١٤
- تطور عجز الميزان التجاري.....١٥
- انكشاف الاقتصاد الأردني للخارج.....٢٠
- التركيب السلعي للتجارة الخارجية.....٢١
- الصادرات الوطنية.....٢١
- المستوردات.....٢٤
- التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية.....٢٦
- الصادرات.....٢٦
- المستوردات.....٢٨
- الميزان التجاري والتركيز الجغرافي للتجارة الخارجية.....٢٨
- سياسات التجارة الخارجية (١٩٦٨-١٩٩١م).....٢٩
- السياسات الجمركية.....٣٣
- ثبت المصادر والمراجع.....٣٦
- فهرست المحتويات.....٣٩

منشورات

لجنة تاريخ الأردن

رقم (٢٨)

ذي الحجة ١٤١٣ هـ

حزيران (يونيو) ١٩٩٣ م

لجنة تاريخ الأردن

بواسطة

المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية

(مؤسسة آل البيت)

العنوان البريدي: ص . ب (٩٥٠٣٦١) عمان – الأردن

العنوان البرقي: آل البيت – عمان

التلكس: ٢٢٣٦٣ ALbait Jo, Amman-Jordan

الفاكس: ٨٢٦٤٧١

الهاتف : ٨١٥٤٧١ - ٨١٥٤٧٤

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(١٩٩٣/٥/٥٣٩)